

مكتب المجلس قرر تشكيل هيئة خبراء دستوريين كمرجعية للنواب في المجال القانوني.. و التعامل مع أي استجوابات قادمة سيكون من خلال جلسات خاصة

الغانم: جلسات خاصة لإقرار قوانين رفع القرض الإسكاني إلى 100 ألف وزيادة علاوة الأولاد وخصخصة «الكويتية» وتشريعات تهتم المواطنين



جانب من الجلسة



مرزوق الغانم محييا الحضور



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه مبارك الخرينج على المنصة أمس

فور تشكيل الحكومة، مشيراً إلى أن آليسة التعامل مع أي استجوابات مستقبلية ستتم من خلال عقد جلسات خاصة لها متى ما قدمت في غير أوقات الجلسات العادية أو اجتماعات اللجان.

وبسؤاله عن عدم التفاهم بين السلطتين والإشكاليات التي صاحبت مناقشة قانون القرض الإسكاني وعلاوة الأبناء وأثرها على إقرار التشريعات المتعلقة بالبناء تم الانتهاء منها وبإذن الله سيتم إنجازها من قبل السلطتين وقد بلغت من الأخ رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أن تقارير هذه التشريعات أنجزت وسترفع موعدها.

وكان الغانم قد رفع الجلسة التي كانت مقررة أمس لعدم حضور الحكومة.

مجلس الأمة وإنما ما يقدم من قبل المجلس الأعمال البرلمانية التي تطور الكويت والمجتمع وهي قوانين معلومة بالنسبة للشعب الكويتي وقد طال انتظارها وتأخرت، وعلى ما يبدو أن البعض أخذ الإعلان عن مفاجأة بمنح آخر فالمنح يجب أن يعلم الجميع أن المخاوف من تأخر التشريعات المهمة يجب أن تزول فنحن على استعداد للاجتماع حتى أن كان بشكل يومي في المجلس لإقرار كل القوانين المتأخرة والمتعلقة المنجز منها وعندما تصل لجلسة 7 يناير ستكون هناك قوانين أخرى كقانون الـ «B.O.T» وبعض القوانين التي تدعم الدورة الاقتصادية.

وأكد الغانم أن الشعب الكويتي شعب ذكي وفطن ويعلم ماذا يريد وماذا يحتاج وهذه القوانين سيكون لها تأثير وانعكاس مباشر على الوضع بالبلاد وسيتم إقرارها

للمجلس ونوابه، فهناك العديد من الأعمال البرلمانية والسياسية وقد سبق أن أكدنا أن هدفنا تقويم أي أعوجاج سابق في هذه الأعمال وبالتالي فإن وجود هيئة بهذا النقل ستعطي مجلس الأمة بعداً وسندا لمواجهة أي أمور مستقبلية قد تطرأ على العمل البرلماني وتقويم أي أعوجاج يشوب الممارسة السياسية والبرلمانية.

وتابع الغانم: كما أود أن أخبر الجميع بأنه تم الانتهاء ولله الحمد من مشكلة مبنى المجلس حسبما أبلغنا إياه الأخوان النائب يعقوب الصانع وفصل الشايع المفوضان من قبل مكتب المجلس المتابعة هذا الأمر وإن شاء الله خلال فترة 9 أشهر سيكون مبنى المجلس جاهزاً.

وبسؤاله عما يتردد من أنباء عن عزيم مجلس الأمة إقرار تقديم منحة للمواطنين قال الغانم: «المنح لا تقدم من قبل

من الأسئلة التي توجه من وقت لآخر حول تأخر المجلس بإقرار عدد من القوانين ونحن بدورنا نؤكد أن تأخرها لأسباب خارجية عن إرادتنا نظراً للاستجوابات، إلا أنه ما تم الاتفاق عليه بين مكتب المجلس واللجان البرلمانية يقضي بعدم تأخير أي تشريع وسينم إقرار جميع ما أنجز منها وفور تشكيل الحكومة.

وأشار الغانم إلى أن الأمر الآخر الذي يسود الإعلان عنه هو تشكيل مكتب لمجلس لهيئة خبراء دستوريين سيتم من خلالها الاستعانة بالخبرات الدستورية الموجودة بالبلد وتضم الإخوة الأفاضل د.محمد المقاطع ود. محمد الفيلبي ود.خليفة الحميدة بالإضافة إلى خبيري ومستشاري المجلس د.عبدالفتاح حسن ود.داود البار، مشيراً إلى أن هؤلاء الخمسة يشكلون الهيئة التي سيكون دورها استشارياً لكنه بالوقت ذاته سيكون مرجعية دستورية

أحدثت اليوم عن هاجس وجد لدى كافة أبناء الشعب الكويتي والمتمثل بأن الجلسات السابقة ملئت بالاستجوابات، وغابت عنها القوانين والتشريعات التي تهم المواطنين وعندما تم الانتهاء من بعض الاستجوابات واقترب موعد جلسة الرابع والعشرين من ديسمبر الجاري استقال الوزراء ووضعوا استقالتهم بين يدي سمو رئيس مجلس الوزراء.

وأوضح الغانم أن هذه الحالة تسببت في هاجس لدى المواطن الكويتي حول إقرار بعض التشريعات التي تهمه وهو هاجس في محله وهم محقون بذلك، ولكننا نقول لهم: يجب ألا يكون لديهم هاجس حول هذا الأمر لأن إخوانكم النواب اتفقوا على عقد جلسات خاصة ستكون مرتبطة بأعمال لجان برلمانية ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالجنة المالية والاقتصادية البرلمانية

أوضح الغانم أن هذه الحالة تسببت في هاجس لدى المواطن الكويتي حول إقرار بعض التشريعات التي تهمه وهو هاجس في محله وهم محقون بذلك، ولكننا نقول لهم: يجب ألا يكون لديهم هاجس حول هذا الأمر لأن إخوانكم النواب اتفقوا على عقد جلسات خاصة ستكون مرتبطة بأعمال لجان برلمانية ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالجنة المالية والاقتصادية البرلمانية

أوضح الغانم أن هذه الحالة تسببت في هاجس لدى المواطن الكويتي حول إقرار بعض التشريعات التي تهمه وهو هاجس في محله وهم محقون بذلك، ولكننا نقول لهم: يجب ألا يكون لديهم هاجس حول هذا الأمر لأن إخوانكم النواب اتفقوا على عقد جلسات خاصة ستكون مرتبطة بأعمال لجان برلمانية ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالجنة المالية والاقتصادية البرلمانية

كشف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن مكتب المجلس قرر عقد جلسات خاصة فور تشكيل الحكومة المقبلة وبعد جلسة 17 لإقرار عدد من التشريعات التي أنجزتها اللجان البرلمانية وتأخر إقرارها بما شكل هاجساً لدى المواطن حول أسباب تأخيرها ويأتي من ضمنها على سبيل المثال وليس الحصر قانون رفع القرض الإسكاني لـ 100 ألف دينار وزيادة علاوة الأولاد وخصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وتحويلها لشركة، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن مكتب المجلس شكل هيئة خبراء دستوريين تضم كلاً من الخبراء د.محمد المقاطع ومحمد الفيلبي وخليفة الحميدة كمرجعية للنواب في المجال الدستوري والقانوني بأعمالهم.

وقال الغانم في تصريح صحافي يوم أمس «أود أن

طنا لملاحقة الحسابات المشبوهة في مواقع التواصل

بدأ بسبب عليه وذلك بسبب كثرة المشاوير وفي النهاية القضية خاسرة! مشيراً إلى أن الحسابات المشبوهة في ازدياد ودائرة الخطر كل يوم يزداد حجمها؛ فهل لدى الإعلام إحصائيات رسمية بسبلبيات وإيجابيات هذه البرامج؟

اضافة الى حسابات تنشئ الفتنه والردية في مجتمع آمن واخطر هذه الحسابات هي التي استغلت فئة المراهقين من كلا الجنسين وذلك لبيع الافلام السيئة والمنحطة التي تدمر الشعوب وتفكك بها من خلال استهداف الشباب الطموح؟ فأين وزارة الداخلية من هذه الحسابات؟

واضاف: اين وزارة المواصلات من هذه البرامج؟ واين وزارة الاعلام من تثقيف المجتمع وبيان خطورة هذه البرامج التي يغفل عنها الأبناء والإمهات؟ مطالبا جميع مؤسسات الدولة لاسيما الداخلية والاعلام والمواصلات بضرورة متابعة هذه الحسابات وفتح باب تلقي شكاوى المواطنين والمقيمين بخصوص هذه الظاهرة.

وقال اخبرني البعض بأنه عندما يريد أن يتقدم بشكاوى الى وزارة الداخلية او وزارة المواصلات يجد التعب والارهاق

قال النائب محمد طنا ان الأونة الاخيرة شهدت انتشاراً ما يسمى ببرامج التواصل الاجتماعي (ال تويتر، الاستغرام، الكيك.. وغيرها) وهي برامج جيدة ومفيدة، ان احسن استغلالها، واصبحت ذات علاقة حميمة بالمجتمع والدولة، ولكن اذا فقدت الوفاية والمتابعة اصبح لذوي النفوس الرخيصة والتي لها اهداف اخرى يرتع في هذه البرامج، وربما يتم استغلالها للترويج عن افكارهم الهدامة وبضاعتهم الرخيصة، وهذا يكون في مجتمع فيه نسبة عالية يمتلكها الجهل بحقيقة هذه الحسابات المشبوهة، متسائلاً: فكم من حساب يدعو الى الكفر والاحاد؟ وكم من حساب يدعو الى السحر والدجل والشعوذة باسم العلاج النفسي؟ وكم من حساب يروج لمنتجات ضارة على الصحة باسم الجمال والتخسيس والعلاج؟

مادة ثالثة: يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها 1000 دينار كويتي، وعلق المحل المخالف لمدة شهر على نشر الحكم في جريدتين يوميتين كويتيتين على الأقل.

مادة ثالثة: يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها 1000 دينار كويتي، وعلق المحل المخالف لمدة شهر على نشر الحكم في جريدتين يوميتين كويتيتين على الأقل.

مادة ثالثة: يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها 1000 دينار كويتي، وعلق المحل المخالف لمدة شهر على نشر الحكم في جريدتين يوميتين كويتيتين على الأقل.

مادة ثالثة: يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها 1000 دينار كويتي، وعلق المحل المخالف لمدة شهر على نشر الحكم في جريدتين يوميتين كويتيتين على الأقل.

مادة ثالثة: يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها 1000 دينار كويتي، وعلق المحل المخالف لمدة شهر على نشر الحكم في جريدتين يوميتين كويتيتين على الأقل.

مادة ثالثة: يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها 1000 دينار كويتي، وعلق المحل المخالف لمدة شهر على نشر الحكم في جريدتين يوميتين كويتيتين على الأقل.

العمير: مداولات «الإيداعات» سرية.. والعدساني: اللائحة تتيح الاطلاع على المعلومات

رفض رئيس لجنة التحقيق في الإيداعات النائب د.علي العمير الاتهامات التي وجهها النائب رياض العدساني الى اللجنة، مؤكداً أن اللائحة الداخلية واضحة وتنظم عملنا، لا الآراء أو الاجتهادات الشخصية».

وقال العمير: «اعتذر عن الإدلاء بأي معلومات تخص لجنة التحقيق واي عضو يختلف معنا داخل اللجنة فهو لا يختلف معي شخصياً، بل هو اختلاف في وجهات النظر، ونحن نلعب رأي الأغلبية».

وأضاف العمير اذا كان رأي الأغلبية داخل اللجنة لا يتفق مع رأي الأخ رياض العدساني او اي من الأعضاء فهذا امر يخصهم، ولا نريد الدخول بأي تفاصيل تتعلق بسرية المداولات والمعلومات داخل اللجنة لاسيما في قضية حساسة شغلت الرأي العام هي الإيداعات».

وقال: نحن مستمرون في عملنا بكل جد واجتهاد بالتعاون مع اخواني أعضاء اللجنة كافة، مؤكداً ان رئاسته للجنة طبقاً لللائحة لا تجيز

كلها مكتملة النصاب، حيث لم يفقد النصاب الا في اجتماع واحد هو الاجتماع الثالث فقط.

وذكر العمير انه كان اجدر بالاخ العدساني الرد على قالت «إن رياض أخبرني بأنه إذا ذهبت إلى اجتماعات اللجنة فأبنا لن نتعد لعدم اكتمال النصاب».

وأكد أن الأخ رياض يبقى أذا عزيزاً، واختلافنا معه حول بعض وجهات النظر كان يفترض أن ينحصر داخل اللجنة، لكن بعد ما صرح اليوم قرأيت أنه ودفاعاً عن اللجنة لا عن شخصي ارتأيت التعليق دفاعاً عن إخوة أفاضل لا يزيد عليهم احد في الحرص.

وأشار العدساني الى أن العمير خرج بقناة قبل 10 أيام ذكر فيها أن لجنة الإيداعات قد اجتمعت 7 مرات وهذا غير صحيح، كما شافنا أن اللجنة قد اجتمعت 5 مرات منها اجتماع ألغي لفقدان النصاب واجتماع آخر ألغي، لافتاً إلى أنه فعلياً

له التصرف بمنأى عن قناة غالبية الأعضاء، مبيناً انه يدير الاجتماعات ولا يفرض رأياً، مشدداً على أن رأي الأغلبية يسود ولا يد على الأقلية من احترامه.

وحوّل ما صرح به عضو اللجنة النائب رياض العدساني عن عدم عقد سبعة اجتماعات بل ثلاثة فقط، قال العمير: انا احتفظ بعدم الرد على التفاصيل لكن استطيع تبيان اننا عقدنا الاجتماعات الأولى لاختيار رئيس ومقرر اللجنة وبعده في 11/18 عقدينا اجتماعاً ثانياً، ثم اجتماعاتنا التالية كانت في 11/24 و 11/25 و 12/2 و 12/9 و 12/23 وكانت



محمد طنا



د.عبدالرحمن الجبران



د.حسين قوبيعان



د.أحمد مطيع



ماضي الهاجري



حمود الحمادان

وقال الغانم في تصريح صحافي يوم أمس «أود أن